خبر من دمشق

معن البياري

أعلنت الجمهورية العربية السورية اعترافها بجمهورية دونيتسك الشعبية، المعلن، ساعاتٍ بعد اعتراف روسيا رسميا بها (وبجمهورية لوغانسك الشعبية)، في فبراير/ شباط الماضي. وإذا صحّت معلومات صاحب هذا التعليق، فإن سورية وأوسيتيا الجنوبية، وحدهما (بالإضافة إلى روسيا طبعا) أشهرتا اعترافا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك اللتين أعلنتا، من جانب واحد، انفصالهما عن أوكرانيا. وقد أعلنت الرئاسة السورية، في بيانٍ في حينه، أن سورية مستعدّةٌ للعمل على بناء علاقات معهما وتعزيزها «في سياق المصالح المشتركة والاحترام المتبادل». وقد جدّ، في الأسبوع الماضي، في هذا الموضوع، ما قد يؤكّد أن اعتراف حكومة دمشق هذا ليس كلام فضّ مجالس، فقد ترأس وزير الثقافة في دونيتسك، واسمُه ميخائيل جيلتياكوف، وفدا من جمهوريته، أدّى زيارةً إلى سورية، جال في أثنائها على مؤسسات (وصروح) ثقافية في دمشق، منها دار الأسد للثقافة والفنون واتحاد الكتّاب العرب، وبحث مع رئيس الاتحاد، محمد الحوراني، وأعضاء المكتب التنفيذي ومجلس الاتحاد، «آفاق توسيع العلاقات الثقافية والفكرية بين كتّاب سورية وكتّاب دونيتسك من خلال تبادل الزيارات والكتب والدوريات الثقافية، على ما أفادت وكالة الأنباء السورية (سانا). وذكرت الوكالة أيضا أن الحوراني أكّد «أهمية أن تكون هذه الزيارة نقطة انطلاقٍ لتعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين، ليتم التبادل الثقافي في أرقى أشكاله بينهما»، فيما أبدى الوزير الضيف «حرصه على تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين في شتى المجالات لافتاً إلى ضرورة الاهتمام بأدب الأطفال».

ليس في انصرافٍ إلى خبر كهذا، يكاد يكون بلا أي قيمة، تضييعٌ لوقتٍ كان في الوسع تضمينه في شؤون أرفع شأناً من معرفة ما هو عليه راهن العلاقات بين جمهورية بشار الأسد وجمهوريةٍ انفصالية في دونيتاس. ذلك أن القناعة عند صاحب هذه الكلمات أن أخبار الطرائف والفكاهة، بل والغرائب والعجائب، أوسع وأعرض من النظور الذائع الذي يحصُرها في أنماطٍ وألوانٍ دون غيرها. وغالب الظن أن في زيارة وزير الثقافة في دونيتسك دمشق ما يتوفّر على بعض الطرافة، فأي أدبٍ للأطفال يشغل بال الوزير الضيف، ويجعله يلحّ على أهميته في معرض حديثٍ مصطنع عن «علاقاتٍ ثقافية» بين «البلدين». أما ما قد يبدو وجها من أعاجيب خافيةٍ في الخبَر فهو أن وكالة الأنباء السورية (الحكومية طبعا) لا تُخبر عن نشاطٍ رسميٍّ للوفد الرسمي الزائر. فلم تأت الوكالة على استقبال أي مسؤول حكوميٍّ سوري رفيع الوزير الضيف (ووفده)، بل لم يحظ الأخير باجتماعٍ مع نظيرته، وزيرة الثقافة السورية، لبانة مشوح. ثم إن الوكالة تأتي على أنشطة الزائرين، ومنها زيارة أماكن أثرية وصروح ثقافية، «بهدف التعرّف على الحضارة السورية» (بتعبير الوكالة)، فضلا عن اللقاء في مقر اتحاد الكتّاب مع رئيسه ومجلسه ومكتبه التنفيذي.

ما هو سبب امتناع أي جهة حكومية عن الاجتماع بوفد رفيع، برئاسة وزير، ولو من جمهوريةٍ انفصاليةٍ لا تحظى بعضوية الأمم المتحدة، وقد كان الكلام، من الرئاسة السورية ووزير الخارجية، عن اعترافٍ واستعدادٍ لإقامة علاقات تعاون. أم إن اجتماعات عقدت بين «الجانبين» الحكوميين، السوري والدونيتسكي (هل تجوز هذه النسبة؟)، ولم يجر الإعلان عنها، احترازا من أمرٍ ما؟ هل هو الاعتراف السياسي والدبلوماسي لم يكتمل بعد، في خطواتٍ بروتوكوليةٍ يلزم أن يجري الأخذ بها في قضايا كهذه، فتعذّر عقد أي لقاءاتٍ حكوميةٍ مع الوفد الثقافي القادم من جمهورية دونيتسك، مع الترحيب به ضيفا على تشكيلاتٍ أهليةٍ في البلد، ويجول في أماكن ومعالم ومتاحف وآثار في البلد؟ بل في الوسع أن يقال إن الاعتراف السوري الرسمي بالجمهوريتين المعلنتين من طرفهما، بإسناد روسيٍّ مشهورٍ ومعلن، مواربٍ وليس دقيقا تماما، وإنما طرحته رئاسة بشار الأسد ووزارة فيصل المقداد بصيغة الباب الدوّار. فلا هو اعترافٌ مكتملٌ وصريح، ولا هو عدم اعتراف واضح؟ هل ثمّة ما يحترس منه الحكم في دمشق في هذا الشأن، فيصير حجّة عليه إذا ما دارت دوائر، وأعلنت جمهوريات صغرى عن نفسها في سورية، كردية مثلا؟

هذه الأسئلة وأخرى غيرها إنما يفيض بها الخاطر كيفما اتفق هنا، وقد استدعاها خبر طيّرته وكالة الأنباء السورية (هل أحدٌ يزور موقعها الإلكتروني؟)، خبر لا قيمة فيه، سوى ما قد يصافيه فيه قارئه من أوجه غرابة وطرافة .. وركاكةٍ من قبل ومن بعد.

تونس ودستورها الجديد

سمير حمدي

انطلقت جلسات «الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة»، لمجالس تأسيسية منتخبة، ولأعمال استمرّت سنوات لصياغة دستور جديد للبلاد التونسية. غير أن التجربة الحالية لكتابة الدستور غير مسبوقة، فالمكلفون بصياغة مواد الدستور هم أعضاء في هيئة استشارية جرى تعيينهم بقرار رسمي، وتم الاقتصار على مشاركين من الموالين للرئاسة، من دون أن يكون الدستور موضوعا لنقاش وطني واسع وحر، للتعبير عن كل الآراء والتوجهات والأهم أن صياغة الدستور ستجري في أيام قليلة، وفق ما قرّره المرسوم الذي نظّم عمل الهيئة الاستشارية، وهو ما يثير أسئلة وإشكالات كثيرة بشأن مدى استيعابه التوجهات المختلفة في البلاد، وحرصه على أن يكون راعيا للقانون الأسمى الذي ينظّم الهيكل العام للدولة. الدستور هو البناء الهندسي للنظام السياسي، أو هو العقد الاجتماعي الذي يعبر عن التوافق العام، والمحدّد النهائي لفلسفة الحقوق والحريات العامة، وهو القانون الأعلى، وقمّة البناء القانوني في الدولة، فهو أسمى القواعد الآمرة، والذي تلزم أحكامه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي ظل حالة التكتم التام الذي تزاول في ظلّه الهيئة الاستشارية أعمالها، لا أحد يدري ما الذي يمكن أن يتضمّنه الدستور الجديد ولا طبيعة توجهاته. وإذا استثنينا تصريح الرئيس المنسق للهيئة الاستشارية الذي قال فيه إنه سيتم التخلي عن الفصل المتعلق بفكرة أن الإسلام هو دين الدولة (فصل كلاسيكي متواتر من دستور 1959 وأقرّه دستور 2014)، فإن باقي التفاصيل تظل طي الكتمان، رغم أن المفروض أن يكون الدستور وفصوله موضوعا للحوار في الفضاء العمومي، بالنظر إلى أهميته وعلاقته بطبيعة المرحلة المقبلة التي يسعى رئيس الجمهورية الحالي للتأسيس لها.

في 27 يناير/ كانون الثاني 2014، وفي التجربتين لكتابة الدستور، كان نتاجا لمجالس تأسيسية منتخبة، ولأعمال استمرّت سنوات لصياغة دستور الدولة التونسية. غير أن التجربة الحالية لكتابة الدستور غير مسبوقة، فالمكلفون بصياغة مواد الدستور هم أعضاء في هيئة استشارية جرى تعيينهم بقرار رسمي، وتم الاقتصار على مشاركين من الموالين للرئاسة، من دون أن يكون الدستور موضوعا لنقاش وطني واسع وحر، للتعبير عن كل الآراء والتوجهات والأهم أن صياغة الدستور ستجري في أيام قليلة، وفق ما قرّره المرسوم الذي نظّم عمل الهيئة الاستشارية، وهو ما يثير أسئلة وإشكالات كثيرة بشأن مدى استيعابه التوجهات المختلفة في البلاد، وحرصه على أن يكون راعيا للقانون الأسمى الذي ينظّم الهيكل العام للدولة. الدستور هو البناء الهندسي للنظام السياسي، أو هو العقد الاجتماعي الذي يعبر عن التوافق العام، والمحدّد النهائي لفلسفة الحقوق والحريات العامة، وهو القانون الأعلى، وقمّة البناء القانوني في الدولة، فهو أسمى القواعد الآمرة، والذي تلزم أحكامه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي ظل حالة التكتم التام الذي تزاول في ظلّه الهيئة الاستشارية أعمالها، لا أحد يدري ما الذي يمكن أن يتضمّنه الدستور الجديد ولا طبيعة توجهاته. وإذا استثنينا تصريح الرئيس المنسق للهيئة الاستشارية الذي قال فيه إنه سيتم التخلي عن الفصل المتعلق بفكرة أن الإسلام هو دين الدولة (فصل كلاسيكي متواتر من دستور 1959 وأقرّه دستور 2014)، فإن باقي التفاصيل تظل طي الكتمان، رغم أن المفروض أن يكون الدستور وفصوله موضوعا للحوار في الفضاء العمومي، بالنظر إلى أهميته وعلاقته بطبيعة المرحلة المقبلة التي يسعى رئيس الجمهورية الحالي للتأسيس لها.

(كاتب تونسي)

لماذا انتصرت حضارة ماليزيا وانتكست حضارة الهند؟

مهنا الحبيل

صادفت زيارتي ماليزيا الإجازة السنوية العامة لمراحل التعليم، والتي أتت بعد نهاية زمن الجائحة وظروفها الصعبة، والتي تأثرت بصورة مباشرة بقربها من انتشار الفيروس وتفجره بين الناس في الصين. كانت المنتجعات مزدحمة بالسائحين من الشعب، في حين كان السياح الأجانب قلة بينهم. ولذلك كانت فرصة لي للتأمل في هذه الكثافة السكانية من أعراق ماليزيا وقومياتها، وعلاقتها الطبيعية المنسجمة في الحياة المدنية العامة، وليس في القوانين الدستورية فقط، من دون أن يُلغي ذلك وجود التكتلات السياسية الحزبية، الممثلة بصورة أوسع للقومية الماليزية الكبرى، أو لأقلياتها الصينية والهندية التي تدين غالبيتها بالهندوسية.

وحين نقول القومية الكبرى لأرخبيل المالايو، فهذا يعني أنها رحلة الشعب القديمة الضاربة في التاريخ في هذه الأرض، والتي ظلت محل استهداف مركزي من التوحش الكولونيالي الغربي، قاومته زمناً طويلاً، وعزّز قوةَ كفاحها معنوياً وأخلاقياً دخول شعب المالايو للإسلام طوعاً وإعجاباً، حين وصلت سفينة جدّة التي حملت التجار الحضارمة قبل قرون، فاستبشر الملاويون القدماء بأخلاقهم وصدقهم وأمانتهم، فاستمع سلطان ملكا إلى الشيخ عبد العزيز والرهط الحضرمي اليمني، فاستأنس بحديثه، وكان قرار إسلامه قصة الميلاد الجديد للأمة الملاوية وإنسانها الحضاري.

هكذا عكس المتحف الوطني في كوالالمبور رحلة الإسلام في ماليزيا، حيث كان هذا الحدث الأبرز، وإن كان الإسلام قد وصل إلى جزر الأرخبيل قبل هذه الرحلة. أما في رحلتي السياحية فقد كان ازدحام أطفال الأسر الملاوية المسلمة والأسر الصينية والهندية الماليزية، يملأ أصداء المتنج الذي أنشس من عقود في جزيرة بيانَنج، وأسسي الحي فيها بالهند الصغيرة (LITTLE INDIA)، يتشارك في المنتجع، كما في حياة الشارع، مواطنو الأقليات ومواطنو القومية الكبرى، تحت دستور التعدد والحياة المدنية، التي يقرنها الملاويون ويتمسّكون فيها بكل توجهاتهم، حتى الحركة الوطنية الإخوانهم المالايو.

يُمثل الإسلام في ماليزيا الجوهر الروحي، والانتماء الوطني العميق، ومن الصعب أن تجد اختلافاً في الحياة الاجتماعية بين التيارين الإسلامي والوطني لشعب المالايو، بل إن الحركة الوطنية (امنّو) التي ورثت كفاح التحرير السياسي، منذ تنكو عبد الرحمن والعهد التاسيسي للملكية الدستورية، هي بذاتها لها جناح وأنشطة إسلامية واسعة، فضلاً عن الحزب الإسلامي (إخوان ماليزيا)، وحركة أبيم الشبابية الممثلة لتيار «النهضة» الماليزي، الذي انطلق، بكل قوته، في قصة التحالف القديم بين مهاتير محمد وأنور إبراهيم، والتي شكّلت صخرة التحول النهضوي والصمود للبحث الوطني الماليزي، المقترن بروح الإسلام التعبّدي والفكري.

ومنذ ورثت الحركة الوطنية وجهادها بشقّيها، العلماني والثقافي، ودور سلاطين المقاومة مرحلة الاستقلال، حيث كانوا القوة التي شكّلت صخرة الكفاح والصمود الإنساني، أمام بغي التقدّم الغربي الإبادي، برزت قضية التعدّد القومي، حيث اشترط الاحتلال الإنكليزي منح الجنسية الوطنية للمستقدمين من القوميات المختلفة إلى الأرخبيل، مع التأكيد على أن لبعض هذه القوميات جذور وجود تاريخية مشتركة مع القومية الملاوية.

قبلت الحركة الوطنية حينها بعد جدال صعب، كونها تُمثل أمة التضحية والاستقلال هذا الشرط، وبدأت رحلة المواطنة المتعدّدة والدولة المدنية المسلمة المتعايشة مع أقلياتها. حصلت بعض المصادمات، بين الدولة الوليدة وحركة الضفة العربية، بسبب ممارسات السلطة وفسادها. على الرغم من كثرة المرشحين لخلافة الرئيس الفلسطيني، إلا أن أغلب من لهم فرصة في الحصول على المنصب، لا يزالون صامتين، ويبقون صامتين حتى في أثناء الأزمات الصحية للرئيس الكهل، لأنه بات معروفا عن الرئيس عباس أنه شخصية انتقامية، في حال وجود تصريحات من قادة فتحاويين طامحين في منصب الرئاسة سيعاقبهم من دون تردّد، ما يجعل الطامح يفقد الفرصة في الوصول إلى الكرسي الرئاسي، خصوصاً أن هذا الكرسي سيشغله أحد قادة «فتح»، وبعيداً عن الآلية التي نصّ عليها القانون الأساسي، وسيجري الاعتماد على منظمة التحرير ومؤسساتها المترهلة، لحل مشكلة شرعية الرئيس الفلسطيني الذي سيخلُف عباس، وبالتالي حركةً حماس مستبعدة من منافسة كهذه، مع قدرتها على المشاغبة في مثل ظرفٍ كهذا، والفصائل الأخرى دخلت في غيبوبة منذ زمن طويل.

بعد الخراب والترهل الذي أصاب بقايا المؤسسات الفلسطينية التي تركها الرئيس عرفات خلفه، لم يعد هناك ما يربط حركة فتح، الشاغل الكبير للسلطة، سوى الرئيس عباس، فهو بات المادّة اللاصقة الوحيدة للسلطة ولحركة فتح ولمنظمة التحرير، وكل الكلام عن مؤسسات فلسطينية فارغ لا معنى له. وبغياب عباس، ستفقد المادة اللاصقة خاصيتها، سيما في لجم السن قادة «فتح» عن طموح الجلوس على كرسي الرئاسة، وستفتتح حركة فتح صراعاً شرساً بين كل الأطراف، من أجل الحصول على موقعٍ رئاستي في السلطة الوطنية ومنظمة التحرير. ولأنه لم يعد هناك رمز من المؤسسين لحركة فتح يمكن الالتفاف حوله، سيكون الصراع بين أبناء الجيل الثاني من حركة فتح الذين يعتبرون أنفسهم متساوين في الحق في الوصول إلى المنصب. وهو ما سيجعل هذا الصراع مدخلاً إلى مزيد من تردّي الوضع الفلسطيني بعد انهيار المشروع الوطني الفلسطيني، وتحوله إلى مشروع سلطوي، وإنتاج نظام أمنة اكثر إذعاناً لإسرائيل من عباس، لدورها المركزي في الموافقة على الرئيس الفلسطيني الجديد. فغياب الرئيس عباس سيفجّر صراعا داخليا في حركة فتح بأسوأ الطرق، والكل سيعمل من أجل تجميع أوراق القوة ليفوز بالمنصب، لكن هذا الصراع نفسه سيُشعل حرب شرعيات فلسطينية طاحنة في اليوم التالي لغياب الرئيس، داخل حركة فتح، وداخل الساحة الفلسطينية، فلن تقف «حماس» مكتوفة الأيدي، فهي فرصة سانحة لها لإضعاف حركة فتح نهائياً. وبالتالي، نحن مقدمون على فوضى سياسية وادّعاءات شرعية متبادلة، ومخاطر لا نهاية لها من استقطاب داخلي سيتفاقم، كما تؤشر العلامات القائمة في الساحة الفلسطينية. وفي مثل فوضى كهذه، لن يكون من مصلحة أحد العمل على إخراج الوضع الفلسطيني من متاهة يمكن أن يدخل فيها ولا يخرج منها إلا مدمّرا. في صراع الخلافة الذي سيولد في اليوم التالي لغياب الرئيس، سيكون إعلاناً نهائياً عن تحطّم المؤسسات التي حملت المشروع الوطني الفلسطيني خلال العقود الخمسة المنصرمة.

(كاتب فلسطيني في السويد)

> تفتح الهند اليمينية اليوم أبواب الجحيم، وتعلن فشلها في مواصلة مهمة غاندي الأخلاقية

احتجاجات من الأقليات، لكنها استُوعبت في التنافس السياسي الوطني، مع بقاء هذا المشترك والقلق لدى أمة المالايو من تأثير الصين والهند على النسيج الاجتماعي، ومخاوف إسقاط الخصوصية القومية للدولة وعلاقتها بالإسلام، في المواد الدستورية والقرار البرلماني وصلاحيات السلطان لحماية الأمة، ولكن الدولة اليوم تعيش هذا الانسجام، وتركز في كل تعريفاتها، وفي المساحة الضخمة لكل أقلية على حقوق هذا التعدّد، رغم المرجعية التاريخية للمالايو، والذين يرابطون على حماية وطنهم وحضارتهم بالمفهوم الإسلامي ذاته للتعايش.

وهذا يعني أن أي مساحة تذمر أو خلاف بين الأحزاب الصينية والهندية الماليزية ليست كبيرة، في مقابل التمسك بالتعايش الوطني والحياة المدنية الدستورية للجميع. هنا برزت بقوة سلوكيات ومنهجيات سياسية راديكالية متطرفة، في الصين في قضية الإيغور المسلمين وغيرهم، لا مجال لمجرد مقارنتها مع حقوق الصينيين الماليزيين، وهي قصة بطول شرحها. أما الهند فإن الدولة اليمينية الجديدة تشنّ حربا رسمية متوحشة على مواطنيها، يُسعّر فيها الخطاب عبر «البور» المباشر للصف القيادي والاستشاري لحزب بهاراتيا جاناتا المتطرف (الحاكم)، فضلاً عن تصعيد رئيس الحكومة الهندية ذاته، والذي يقود بنفسه عملية التحريض على مواطنيه المسلمين الهنود، ويتحدّث خطابه مبرزاً أخطط تصفيتهم السياسية، فيما يتولى المستشارون مهاجمة الإسلام ورفض حق التديّن لمواطنيهم، ومحاصرتهم إعلامياً، وهدم مساجدهم ومنع حجاب المرأة المسلمة في المؤسسات او التضييق عليها.

ولعلنا هنا نرصد الأهمية البالغة لدفاع المجموعات القومية للتطرّف الهندوسي، عن عقيدة اليمين الغربي العنصري وحملاته وجرائمه ضد المسلمين، رغم أنه يشمل المهاجرين من غير المسلمين، لكن هذا التأييد البهيمي المتوحش يعيش حالة عمى معرفي وحضاري أبله، لم يدرك أن المهاتما غاندي قد واجه ثقافة التقدّم الغربي وإبادتها بقوة سلوكيات ومنهجيات سياسية راديكالية متطرفة، في الصين في قضية الإيغور المسلمين وغيرهم، لا مجال لمجرد مقارنتها مع حقوق الصينيين الماليزيين، وهي قصة بطول شرحها. أما الهند فإن الدولة اليمينية الجديدة تشنّ حربا رسمية متوحشة على مواطنيها، يُسعّر فيها الخطاب عبر «البور» المباشر للصف القيادي والاستشاري لحزب بهاراتيا جاناتا المتطرف (الحاكم)، فضلاً عن تصعيد رئيس الحكومة الهندية ذاته، والذي يقود بنفسه عملية التحريض على مواطنيه المسلمين الهنود، ويتحدّث خطابه مبرزاً أخطط تصفيتهم السياسية، فيما يتولى المستشارون مهاجمة الإسلام ورفض حق التديّن لمواطنيهم، ومحاصرتهم إعلامياً، وهدم مساجدهم ومنع حجاب المرأة المسلمة في المؤسسات او التضييق عليها.

ولعلنا هنا نرصد الأهمية البالغة لدفاع المجموعات القومية للتطرّف الهندوسي، عن عقيدة اليمين الغربي العنصري وحملاته وجرائمه ضد المسلمين، رغم أنه يشمل المهاجرين من غير المسلمين، لكن هذا التأييد البهيمي المتوحش يعيش حالة عمى معرفي وحضاري أبله، لم يدرك أن المهاتما غاندي قد واجه ثقافة التقدّم الغربي وإبادتها بقوة سلوكيات ومنهجيات سياسية راديكالية متطرفة، في الصين في قضية الإيغور المسلمين وغيرهم، لا مجال لمجرد مقارنتها مع حقوق الصينيين الماليزيين، وهي قصة بطول شرحها. أما الهند فإن الدولة اليمينية الجديدة تشنّ حربا رسمية متوحشة على مواطنيها، يُسعّر فيها الخطاب عبر «البور» المباشر للصف القيادي والاستشاري لحزب بهاراتيا جاناتا المتطرف (الحاكم)، فضلاً عن تصعيد رئيس الحكومة الهندية ذاته، والذي يقود بنفسه عملية التحريض على مواطنيه المسلمين الهنود، ويتحدّث خطابه مبرزاً أخطط تصفيتهم السياسية، فيما يتولى المستشارون مهاجمة الإسلام ورفض حق التديّن لمواطنيهم، ومحاصرتهم إعلامياً، وهدم مساجدهم ومنع حجاب المرأة المسلمة في المؤسسات او التضييق عليها.

(كاتب عربي في كندا)

ما بعد عباس... حرب شرعيات طاحنة

سمير الزبن

ليس في عمر السابعة والثمانين، وهو عمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ما يُراهن عليه مستقبلاً، فصاحبه ينتمي إلى الماضي، وحتى لو كانت صحته جيدة، والرئيس عباس ليس كذلك، في هذه الحالة، يجب تعيين نائب يأتي بديلاً في حالة الوفاة، أو على الأقل تكريس آلية سياسية قانونية تأتي بالرئيس الجديد. فلسطينياً، لا هذه موجودة ولا تلك.

تنص كل دساتير العالم وقوانينها الأساسية على آلية ملء المنصب الشاغر في حال وفاة الرئيس فجاة. وهو ما نصّ عليه القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، بأن رئيس المجلس التشريعي يشغل منصب الرئيس، في مرحلة انتقالية. وهذه الآلية التي جرى اعتمادها بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، عندما شغل رئيس المجلس التشريعي، روحي فتّوح، وهو العضو في حركة فتح، منصب رئيس السلطة، إلى حين انتخاب محمود عباس رئيساً جديداً. وما حصل في المرّة السابقة لن يحصل هذه المرّة، فلن يسمح أحد بأن يأتي عزيز الدويك رئيساً انتقالياً للسلطة الفلسطينية، وهو القيادي في حركة حماس، وآخر رئيس للمجلس التشريعي الفلسطيني، الذي حلّه الرئيس عباس عام 2018، معتبراً أن المحكمة الدستورية الفلسطينية هي التي فعلت ذلك، على أن تجري انتخابات جديدة خلال ستة أشهر، ولكن هذا لم يحصل، اعتبر عباس حل المجلس صحيحاً، وإجراء انتخابات جديدة فائضاً عن الحاجة!

بمقاييس البلاد العربية، شخصٌ في عمر الرئيس محمود عباس، كان قد تقاعد قبل 26 عاماً. وبمقاييس الدولة الغربية، لكان تقاعد قبل 22 عاماً. ولأن السياسة لا تقاعد منها في العالم كله، يستطيع المرء أن يستمرّ فيها، لكن عبر صناديق الاقتراع التي تختاره ليستمر في القيادة، أول وآخر مرة خاض فيها الرئيس عباس انتخابات، كانت في العام 2006، وجرى انتخابه فيها رئيساً للسلطة الفلسطينية وأيضاً رئيساً لحركة فتح، وهو في الرابعة والثمانين من عمره، أي أنه تجاوز بأربع سنوات، وهذه الأربع سنوات انتهت منذ 13 عاماً، عاش بعدها الرئيس عباس على ذكرى هذه الانتخابات، بوصفها أعطته الشرعية مرّة واحدة وإلى الأبد.

عندما خلف محمود عباس الرئيس ياسر عرفات، جرى اعتماد آلية انتقال السلطة التي أقرّها القانون الأساسي للسلطة، من حلول رئيس المجلس التشريعي في منصب الرئيس خلال الفترة الانتقالية لانتخاب رئيس جديد. لم تعد الأوضاع السياسية التي سمحت بذلك قائمة، فقد جرت مياهٌ ودماء كثيرة في الساحة الفلسطينية، في مقدمتها الدماء التي سالت في الاقتتال الدموي في 2007، العام التالي للانتخابات، وأدّى إلى طرد «حماس» حركة فتح من قطاع غزة وسيطرتها عليه، وانقسام السلطة إلى سلطتين، سلطة «حماس» في القطاع وسلطة «فتح» في الضفة الغربية.

أصدر الرئيس عباس، في بداية العام الماضي (2021)، مرسوماً رئاسياً نصّ على إجراء انتخابات تشريعية في 22 مايو/ أيار التالي، والانتخابات الرئاسية في يوم 31 يوليو/ تموز. لكن هذه الانتخابات، مثل الوعود السابقة لإجراء انتخابات، لم تر النور، بحجّة عدم سماح إسرائيل لسكان القدس بالتصويت في هذه الانتخابات. ولكن الحجة الحقيقية هي ما أظهرته الدعوة إلى الانتخابات من انقسام وتشظٍّ داخل فتح، جعل أطراف الحركة تتقدّم بثلاث قوائم انتخابية، الأولى القائمة الرسمية لحركة فتح، والثانية على رأسها الأسير مروان البرغوثي، والثالثة على رأسها ناصر القدوة وزير الخارجية الفلسطيني السابق. إضافة إلى قائمة التيار الإصلاحي، التابع لمحمد دحلان، والذي ما زال يحسب نفسه على حركة فتح.

في ظل هذا التشظّي، لم يكن لحركة فتح المنقسمة على نفسها أي فرصة للنجاح في الانتخابات مقابل حركة حماس الموحدة، والتي حازت شعبية إضافية في

محمود عباس أثناء لقائه بوزير الخارجية الأميركي الثوني بلينكين في رام الله 3/27/ 2022 (فرانس فرنس)

> غياب الرئيس عباس سينفجّر صراعا داخليا في حركة فتح وأوراق القوة ليفوز بالمنصب

الشعب اللبناني والمفاضلة بين اعتداءين

باسل. ف. صالح

عاد الخلاف اللبناني الداخلي، المتمحور حول عملية ترسيم الحدود، إلى الواجهة، سواء الحدود البحرية العالقة عند رئيس الجمهورية، ميشال عون، والسلطة من خلفه، أو البرّية العالقة مع النظام السوري والتيار الإيراني من خلفه. وبالتوازي، عادت مع هذا الخلاف كل محاولات الالتفاف التي تمارسها قوى السلطة، وهو ما يُثبته سلوك القوى السلطوية اللبنانية المصلحي الدائم والمستمر، أي رهن مستقبل الناس ورهن مصالح الدولة العليا لحساباتهم الخاصة، خصوصا أن الطرف نفسه كان قد رهن البلاد في السابق، حين أوقف تشكيل الحكومة عدة أشهر بغرض توزير باسيل.

يطرح هذا السلوك مجموعة أسئلة أكثر وضوحاً تتظهّر في مقاربات لا بد للشعب اللبناني من التفكير فيها قبل أي مساهمة له بالشأن العام. خصوصا في مرحلة الانهيار، أي المرحلة التي يُفترض أن يعاد التفكير بالبديهيات فيها. فالأسئلة هي: لماذا على اللبنانيين أن ينتزعوا هذا الحقّ بالمياه الإقليمية وبثرواتها الطبيعية؟ بأي هدف، ولمصلحة من؟ سيرفض بعضهم، بطبيعة الحال، مجرّد طرح هذا النوع من الأسئلة، لأن الإيمان بالبديهيات يتملكهم، ومنطق الدم والوطنية المقلصة على تخوم مصالح الطوائف ستؤدي بهم إلى رفض أي سؤال مختلف، فضرورة التحرير، بالنسبة إليهم، غير مرتبطة بأي طرف، بل هي غايةٌ في ذاتها، وهو صحيحٌ بشكل من الأشكال، لكن ليس كلها.

هذا الاستثناء في الإجابة، ما أن نفكّر فيه، سيتوسع في حالات الانهيار وفي غياب السلطات المركزية ليغيّر حقيقة المقاربة باكملها. ما يعني أن «الشواذ» يمكن أن يهيمن على «القاعدة». وسرعان ما سيتبادر إلى أذهان الناس أن أي فعلٍ في سبيل إعادة ترسيم الحدود عند عون وتجيب ميقاتي، بالمبادرة إلى تعديل المرسوم 6433/2011، وإلحاقه بكل الإجراءات الدبلوماسية الدولية الحامية له، بوصفه حقاً سيادياً. إلا أن الأمر لا ينتهي هنا، بل يعود التفريط في هذا الحقّ إلى محاولات عون، ومن خلفه الوزير جبران باسيل، إلغاء العقوبات المفروضة على الأخير، أو تخفيف وطأتها، والتي تبدّد حلمه بالرئاسة الأولى، أو تجعله رئيسًا معزولاً إلا عن إيران ومحورها. وهو ما يُثبته سلوك القوى السلطوية اللبنانية المصلحي الدائم والمستمر، أي رهن مستقبل الناس ورهن مصالح الدولة العليا لحساباتهم الخاصة، خصوصا أن الطرف نفسه كان قد رهن البلاد في السابق، حين أوقف تشكيل الحكومة عدة أشهر بغرض توزير باسيل.

يطرح هذا السلوك مجموعة أسئلة أكثر وضوحًا تتظهّر في مقاربات لا بد للشعب اللبناني من التفكير فيها قبل أي مساهمة له بالشأن العام. خصوصا في مرحلة الانهيار، أي المرحلة التي يُفترض أن يعاد التفكير بالبديهيات فيها. فالأسئلة هي: لماذا على اللبنانيين أن ينتزعوا هذا الحقّ بالمياه الإقليمية وبثرواتها الطبيعية؟ بأي هدف، ولمصلحة من؟ سيرفض بعضهم، بطبيعة الحال، مجرّد طرح هذا النوع من الأسئلة، لأن الإيمان بالبديهيات يتملكهم، ومنطق الدم والوطنية المقلصة على تخوم مصالح الطوائف ستؤدي بهم إلى رفض أي سؤال مختلف، فضرورة التحرير، بالنسبة إليهم، غير مرتبطة بأي طرف، بل هي غايةٌ في ذاتها، وهو صحيحٌ بشكل من الأشكال، لكن ليس كلها.

هذا الاستثناء في الإجابة، ما أن نفكّر فيه، سيتوسع في حالات الانهيار وفي غياب السلطات المركزية ليغيّر حقيقة المقاربة باكملها. ما يعني أن «الشواذ» يمكن أن يهيمن على «القاعدة». وسرعان ما سيتبادر إلى أذهان الناس أن أي فعلٍ في سبيل إعادة ترسيم الحدود عند

> أسئلة تتظهّر في مقارباتٍ لا بد للشعب اللبناني من التفكير فيها قبل اي مساهمةٍ له بالشأن العام

الخط 29 سيعني وفرةً في المخزون، لكن من الذي سيستفيد منه، خصوصًا أنهم يعلمون أن الطبقة الحاكمة لن تتوزّع عن نهب المخزون، كما نهبت كل مقدّرات الدولة واستباحتها؟ علمًا أن السلطة قسّمت هذه البلوكات الغازية منذ مدة، وجلّ مسألة التأجيل هي بهدف السماح لها بالحفر واستدراج العقود التي ستعيد تأبيد سيطرتها على مقدّرات البلاد والعباد!

ألن تذهب هذه الثروات من جديد، كما ذهبت سابقاتها، لمصالح الطبقة الحاكمة وبعض أزلامها؟ ألم يتحوّل كثير من أراضي المشاع، بعد أن تحرّر الجنوب عام 2000، وكما أظهرت تحقيقات استقصائية، إلى أسماء وأزلام محسوبين على حركة أمل وحزب الله؟ وصولاً اليوم إلى اضطرار الناس لبيع أراضيهم بغية تأمين أساسيات العيش، بعد أن أوصلت السلطة البلاد إلى الانهيار؟ هذه وغيرها من أسئلة تضعنا أمام حقائق لا بد من إعادة التفكير فيها، واستبعاد الإيمان الأعمى بها.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير

عماد حجاج

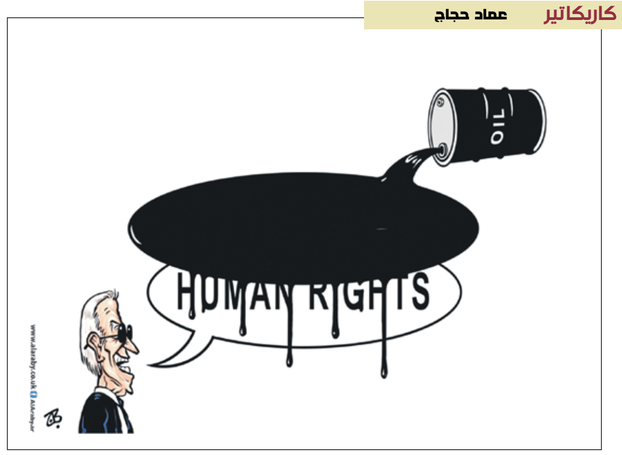

عشية صيف شرف أوسطي حار

عيسى الشعيبي

نحن على أعتاب الانقلاب الصيفي بعد أيام، حيث تجفّ الأعشاب وتصفرّ السنابل، استعداداً لموسم الحصاد. وعلاوة على ارتفاع درجات الحرارة في هذا الموسم الطويل، ترتفع سقوف التوقعات بحدوث ما لا يُحمد عُقباه، ليس في حالة الطقس والأنواء، وإنما في المناخ السياسي العام، لمنطقةٍ شديدة الاشتعال، وذات قابلية مُفرطة للاحتراق، عند أول عود كبريت، يُلقيه عابر طريقٍ عابثٌ على هشيمها المشبع بالزيت الخام، أو يدسّه تحت برميل البارود دسّاس، وفي الذاكرة الغضّة، أن المعارك الكبيرة والوقائع الحربية الهامة، جرت في فصل الصيف، سيما في شهر يونيو/ حزيران، الذي شهد عدوان الخامس منه عام 1967. وفي السادس منه جرى قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981، وفي السابع منه كان اجتياح بيروت عام 1982، الأمر الذي يثير التحسّب الشديد إزاء ما قد يحدُث في هذا الصيف اللاهب، ويحثّ على مدّ الأبصار إلى الأمام، لترقّب ما قد تحمله الأيام المقبلات من متغيراتٍ ساخنةٍ خلال هذا الشهر الغاضّ بالذكريات. قبل أن ينقضي شهر الاعتداءات الكبرى على بلادنا، ويأتي الصيف الذي يجنّ فيه الجنون الإسرائيلي، يخرج من علبة الثقاب عودا كبريت كبيران، أحدهما استله تقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية، المعطوف على فشل مفاوضات فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، وثانيهما شروع دولة الاحتلال في استخراج الغاز من حقول متنازع عليها قرب الحدود البحرية مع لبنان، الأمر الذي أخذ في رفع درجات الحرارة في هذه المنطقة المهيأة تماماً لنشوب حريق واسع، خصوصا بعد أن تعهد ذراع إيران الأطول، حزب الله، بضرب منصّات التنقيب. وفيما بدأت إيران بتصعيد ردّها المنهجي المبيّت ضد فشل مفاوضات فيينا، ناهيك عن تقرير وكالة الطاقة الدولية، السوّغ لإنزال ضربة عسكرية باتت مرجّحة ضد البرنامج النووي، قبل أسابيع قليلة من اكتماله، دخل وكيلها اللبناني المدجّج، على خط التصعيد هذا، في إشارة بالغة الدلالة على أن هناك ت

العملية التركية في سورية والتنافس الإقليمي والحسابات الدولية

عبد الباسط سيدا

موضوع العملية العسكرية التركية المرتقبة في سورية أكبر مما يُشاع ويتردّد كثيراً في وسائل الإعلام والتصريحات عن مخاطر مشروع «الانفصال الكردي في سورية»، وهو المشروع الذي لا يمتلك مقوّمات جغرافية وسكانية واقتصادية، هذا فضلاً عن عدم وجود الحامل الاجتماعي السياسي له، فالأحزاب الكردية السورية، على اختلاف توجهاتها، لا تطرح مشروع الانفصال، وهي أحزابٌ مطلبية أساساً تدعو إلى رفع الظلم عن الكرد، والاعتراف بحقوقهم القومية المشروعة ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.

أما حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمّال الكردستاني، فهو الآخر يعلن، باستمرار، أنه ليس لديه مشروع قومي، وإنما يدعو إلى مشروع «الأمة الديمقراطية»، وذلك تيمناً بحزبه الأم الذي أسّس حزباً سياسياً له ممثلوه في البرلمان التركي، ونعني به حزب «الشعوب الديمقراطي». ولكن ما يفرّق بين الأحزاب الكردية السورية و«العمّال الكردستاني» بواجهاته السورية المختلفة أن الأخير قد بات، منذ أوائل ثمانينيات القرن المنصرم، حلقة ضمن المشروع الأسدي الإيراني في المنطقة؛ وما زال يقوم بهذا الدور الوظيفي، على الرغم من تبدّل المهمات وأشكال التنسيق في الداخل السوري، فقد سيطر هذا الحزب على المناطق الكردية السورية، بالتنسيق مع سلطات بشار الأسد، وأعلن عن مشروع الإدارة الذاتية على مراحل 2013 - 2016، ويسوّق نفسه متحالفا مع الأميركان الذين تقاربوا مع هذا الحزب بعدما تخلوا، بصريح العبارة، عن خيار تغيير السلطة في سورية؛ وربما لم يكن هذا الخيار في قائمة أولوياتهم منذ البداية؛ وما يدعم هذا الاحتمال غضّ النظر الأميركي، والغربي عموماً، عن التمدّد الإيراني في سورية لصالح بشار الأسد، وهو التمدّد الذي كان، وما زال، يستخدم المليشيات المذهبية، خصوصا مليشيات حزب الله في قمع ثورة السوريين على السلطة المستبدّة الفاسدة المفسدة تحت شعار «محاربة الإرهاب».

وفي سياق الإعلان الأميركي الصريح عن عدم وجود نية لدى الإدارة لتغيير السلطة في سورية، كان دخول روسيا إلى سورية خريف عام 2015 الذي لم يكن بعيداً، على الأرجح، عن تفاهمات أميركية روسية إسرائيلية، على أساس أن ذلك سيساهم في ضبط التوازنات الإقليمية بين كل من إسرائيل وإيران وتركيا في الساحة السورية، وذلك مقابل الإبقاء على بشار الأسد مع إجراء رتوش تزيينية على سلطته تمهيداً لإعادة تعويمها وتسويقها. ولم تكن دولٌ عربية عدة بعيدة عن تلك التفاهمات أو الاستخلاصات.

ومع تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا، وتدهور العلاقات بين روسيا والغرب نتيجة هذه الحرب المستمرّة، والعقوبات الغربية الصارمة على روسيا بسببها؛ هذا إلى جانب الدعم الغربي السخي لأوكرانيا، والتحولات البنيوية العميقة في سياسات الدول الغربية وتوجهاتها وحساباتها الاستراتيجية، لا سيما من جهة تعزيز القدرات العسكرية، والبحث الجادّ عن بدائل مقنعة مضمونة لواردتها من الطاقة الروسية؛ كل هذه المتغيرات، وربما غيرها، دفعت روسيا إلى سحب جزء من قواتها من سورية، بل استعانت بقواتٍ تابعةٍ لسلطة بشار الأسد، وحتى بمرتزقةٍ من العاملين أو المرتبطين بالشبكات التابعة للسلطة المعنية، الأمر الذي أعطى فرصة جديدة للمتربّص الإيراني ليعزّز وجوده، ويزيد من درجة تغلغله في الدولة والمجتمع السوريين. وعلى الأرجح، كان هذا الأمر من بين المواضيع التي نوقشت، واتّخذت القرارات بشأنها في أثناء زيارة بشار الأسد الأخيرة إلى طهران، حيث التقى مع ولي الفقيه ورئيس الجمهورية.

وليس سرّاً أن هذا التغلغل يثير الهواجس الكبرى لدى تركيا، على الرغم من ضخامة المصالح الاقتصادية المتبادلة بينها وبين إيران. وعلى الرغم من اشتراكهما في مسار أستانا الذي كانت نتائجه العامة لصالح الروس والإيرانيين وسلطة بشار الأسد مقابل الدخول التركي إلى مناطق سورية شمالية عديدة في غربي الفرات، وذلك لقطع الطريق أمام احتمالات الاستغلال الإيراني للنزعات المذهبية في الداخل التركي، هذا الاستغلال الذي بات محوراً تتمحور حوله سياسات إيران التوسّعية، نشاهد مظاهره، كما نتلمّس نتائجه، في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن.

وللتغطية على هذا التنافس القديم الجديد بين كل من إيران وتركيا، يبدو أن شعار مواجهة خطر الانفصال الكردي، غير الممكن أصلاً كما سلف القول، هو الأقل كلفةً في هذا المجال على المستوى الإقليمي، والأكثر تجييشاً على المستوى الداخلي، فتركيا تعلم جيداً أن قيادة حزب العمال الكردستاني المتمركزة في قنديل هي التي تتحكّم في الحزب الاتحادي الديمقراطي، وهي جزء من المشروع الإيراني في المنطقة، وأن الحزب المعني هنا يؤدّي، عبر أذرعه المختلفة في كردستان العراق، المهام المطلوبة منه إيرانياً، وذلك في سياق الاستراتيجية الإيرانية المعتمدة في العراق، والتي ترمي إلى عرقلة أي تقارب كردي كردي، أو أي تقارب عراقي عراقي يكون لصالح تعزيز السيادة العراقية، وهي السيادة التي تتعارض بالمطلق مع واقع الهيمنة الإيرانية حاليا على المفاصل الحيوية الهامة في الدولة والمجتمع العراقيين.

ولعل ما تقدّم يفسّر الموقف الإيراني الرافض للعملية التركية المرتقبة في سورية؛ هذا في حين أن الروس يحاولون اتخاذ موقفٍ وسط شرط الحصول على الثمن في الملف الأوكراني، وعلى أمل توسيع الثغرة في علاقة تركيا مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لا سيما بعد التحفظات والشروط التي أعلن المسؤولون الأتراك عنها بخصوص انضمام كل من السويد وفنلندا إلى الحلف.

أما الموقف الأميركي من العملية المقصودة فسيتحدّد في نهاية المطاف، بغض النظر عما هو معلن حالياً، في ضوء نتائج المباحثات الخاصة بالنووي الإيراني، والجهود المبذولة لتجاوز الانسداد السياسي في العراق، وآفاق الحوارات السعودية الإيرانية؛ هذا إلى جانب تفاعلات الحرب الروسية على أوكرانيا بطبيعة الحال. ولكن من المتوقع في هذا المجال، في جميع الأحوال، أن ينكمش الشرخ بين الموقفين الأميركي والتركي من قضايا المنطقة بصورة عامة، ومن الموضوع السوري تحديدا. فالأمر الذي تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن تركيا ستكسب في ضوء المتغيرات الحالية، والتوقعات المستقبلية الخاصة بطبيعة المعادلات الدولية التي ستتشكل أو تتبلور، أهمية خاصة بالنسبة إلى «الناتو» على وجه العموم، والولايات المتحدة على وجه التخصيص.

واستناداً إلى ذلك، ليس من المستبعد أن توافق الولايات المتحدة على عملية تركية محدودة في غربي الفرات، تعزّز الوجود التركي هناك، ولكنها، في الوقت ذاته، لا توحي بحدوث تحوّل نوعي في الموقف الأميركي من موضوع الاعتماد على حزب العمّال الكردستاني، عبر واجهاته السورية في منطقة شرقي الفرات، طالما أن المنطقة ما زالت مهمة للولايات المتحدة لتداخلها مع العراق، وطالما أن العلاقة الأميركية مع الحليفة الأطلسية ما زالت قلقة، نتيجة تفاعلات المعطيات الجيوسياسية مع المتغيرات الداخلية التركية؛ هذا مع الإدراك الأميركي المسبق لطبيعة العلاقات بين حزب (وسلطة) بشار الأسد والحزب نفسه (وروسيا)، فمن الواضح أن الاستخدام الأميركي لهذا الحزب لا يتجاوز، حتى الآن على الأقل، المهام الوظيفية الميدانية. ومن الواضح أيضاً أن هذا الاستخدام الأميركي لا يتعارض مع التوجهات العامة للمحور الذي لم يغادره هذا الحزب أصلاً منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. والدول الكبرى عادة، والولايات المتحدة على وجه التحديد، لها سجلات حافلة في ميدان العلاقات البراغماتية مع القوى الميدانية، بهدف تنفيذ أهداف محددة من دون أن تلزم نفسها بالتزاماتٍ استراتيجية بعيدة المدى، وهي تُقْدِمُ عادة على تغيير سياساتها وتعيد النظر في مواقفها من دون أي حرج، والأمثلة في هذا المجال كثيرة.

السؤال الذي يهم السوريين قبل كل شيء: هل ستساهم العملية التركية في تقريب الحل، أم أنها سترسخ واقع مناطق النفوذ، وتؤدّي إلى تباعد المسافات بين المكونات السورية، خصوصا بين السنة والعلويين، وبين العرب والكرد، لتصبح الأرضية مهيأة لتقسيمٍ غير معلن، يتوافق مع حساباتٍ أصحابُ المشاريع العابرة للحدود، ومصالح تجار الحروب؟

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> ليس مستبعداً أن توافق الولايات المتحدة على عملية تركية محدودة في غربي الفرات، تعزّز الوجود التركي هناك

> السؤال الذي يهم السوريين قبل كل شيء: هل ستساهم العملية التركية في تقريب الحل، أم أنها سترسخ واقع مناطق النفوذ؟

> يحاول الروس اتخاذ موقف وسط شرط الحصول على الثمن في الملف الأوكراني، وعلى أمل توسيع الثغرة في علاقة تركيا مع «الناتو»

تفكيك أزمة السجناء في مصر بين السلطة والعدالة

عصام شعبان

نشط النقاش، أخيرا، بشأن سجناء الرأي في مصر، بعد أن كان قاصرا على دوائر سياسية وحقوقية ضيقة، يأتي ذلك كون الملف أحد التحدّيات التي تواجه النظام، ويشكل، في الوقت نفسه، أزمة لذوي السجناء أولاً والقوى السياسة ثانيا، بما يحمله من تهديد مبطّن، ومجتمعيا بما يشيعه من أجواء الخوف والريبة عموما، والاقتراب من ساحة السياسة خصوصا.

يطرح الملف في الفضاء العمومي، وفي توقيت دال، ويرتبط ضمن عوامل عدة بسعي السلطة لاستدامة الحكم، والحفاظ على الاستقرار السياسي، ويتزامن مع الأزمة الاقتصادية، والتي تتوقع، حسب ما تعلن السلطة، أن يطول أمدها. ومجمل هذه الظروف تجعل مكونات النظام محمّلة بأعباء مزدوجة سياسية واقتصادية، ربما لعامين أو أكثر، وهو ما يتزامن مع توقيت إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2024، ذلك بموجب التعديل الدستوري 2019، والذي مدّد الفترة الرئاسية الثانية عامين، لذا تفكيك ملف السجناء (ولو جزئيا) بتخفيف الاحتقان السياسي من وجهة نظر بعضهم، طالما يجري في حدود يراها النظام آمنة.

يرتبط النقاش أيضا بسياق وخطاب تصالحي مع قوى اجتماعية مؤثرة، كما رجال الأعمال، كما ربط الملف بدعوة إلى حوار وطني، في حين أن قضية السجناء تشكل أحد حواجز تعيق تقارب بين السلطة والمكونات السياسية، والتي تضرّرت من آليات الضبط السياسي، ولم تعد الشعارات التي تربط بين التنمية وإغلاق المجال العام مقبولة، فضلا عن ارتفاع تكلفتها، من حيث تقييد الحرية، وتفاقم أزمة السجناء، وتقلص فرص المشاركة، والتي لم تقتصر على قوى معارضة، بل طاولت فئات إصلاحية جرى استبعادها سياسيا واقتصاديا. ولا يستغرب هنا أن ينعكس ذلك الضيق ويترجم في مواقف فردية، أو استشعار بعضهم (ضمن مراكز أبحاث) بوجود الأزمة، فتصدر توصيات ومقترحات تختصّ قضايا الحرّيات العامة والمشاركة السياسية والمسار الاقتصادي، ذلك قبل أن تطلق رسميا دعوة الحوار الوطني، والتي تناقش الملفات الثلاثة.

وتشكّل قضية الحريات ملفا حاضرا بقوة في علاقات القاهرة مع شركائها من الأطراف الدولية، ويؤثر بقاء الوضع من دون تغيير على فرص التعاون ومناخ الاستثمار والمساعدات والمنح، والتي تعدّ ضرورية، خصوصا مع تراجع الدعم السخي الذي قدّمته أطراف إقليمية لنظام 30 يونيو، وساعد، كمعطى اقتصادي، ومؤثر خارجي، على استمرار قدرة النظام بالقيام بوظائفه إلى حدٍّ ما. واليوم تشتد الحاجة للدعمين: الداخلي عبر الحوار السياسي، مشاركة محدودة ومقيدة داخل المشهد السياسي، وإعادة توزيع خريطة الاستثمارات الاقتصادية أيضا، هذا بجانب القبول، والدعم الخارجي. ينكر بعضهم ذلك، معتبرا أن النظام لا يحتاج للمساندة، وهذا فضلا عن تشوّش رؤية أصحاب هذا الاتجاه وإنكارهم المرضي، فإنه رأي غير منطقي، لأن كل النظم، على تفاوت درجات قوتها، تحتاج إلى ترسيخ شرعيتها والقبول بها محليا ودوليا.

وإجمالا، وعلى الرغم من اختلاف التقييمات بشأن جدّية الحوار وحدود التغيير المتوقع، فإن احتمالية تفكيك ملف السجناء في مصر مكسب لكل أطراف العملية السياسية والمجتمع ككل، وهو إذا جرى فعليا باتخاذ خطواتٍ ذات أثر، يمثل جزءا من مهمة رفع الظلم الواقع عن السجناء وذويهم، وإنهاء أوضاع مأساوية، أحدثتها ممارسات العنف والضبط السياسي، بما فيها توظيف ترسانة قوانين مقيّدة للحريات، وتزيد أعداد السجناء. وعليه، فإن الطريق إلى تفكيك الأزمة مستقبلا يستلزم، بمنطلقات العدالة، إصلاحا مؤسسيا وتشريعيا، حتى لا تحدث إعادة إنتاج المشكلة، وثانيا أن تنطلق جهود إنهاء الأزمة من جلاء الحقائق بشأن عدد السجناء السياسيين. وثالثا تغيير منهج التعاطي مع ملف السجناء من منطق العفو إلى نهج إقرار العدالة، وتوافق التشريعات مع الدستور. وفي كل الأحوال، يجب أن تظل قضية سجناء الرأي في مصر عادلة في حد ذاتها، بغض النظر عن تقييم مسارات الحوار الوطني ونتائجه.

ويمكن النظر إلى مقترحات منظمات المجتمع المدني والأحزاب المتعلقة بأزمة السجناء في إطار مفهوم العدالة القانونية والإصلاح التشريعي، وآليات الإفراج الشرطي، وقاعدة تناسب العقاب مع الفعل، واتساق القوانين مع الدستور، وهو ما يعني أو يؤسّس مستقبلا لتغيرات حقيقية في ملف السجناء، وربما موازين القوى، قد تحدّ من استجابات السلطة لمنهج العدالة القانونية والإصلاح التشريعي، لأنها تتعارض مع منظومة السلطوية الحاكمة، لكن ذلك لا يعني إنكار ما تؤشّر إليه بعض الوقائع، من وجود ميل إلى التخفيف من آثار الأزمة وحجمها، أن المسافة بين تفكيك الأزمة بمنطلقات العدالة والتأسيس لوضع جديد مستقبلا ورؤى السلطة قائمة.

لقد جرى تمرير التشريعات السالبة للحرية وتبريرها في أجواء استثنائية وصراع سياسي حادّ، منها قانون الحبس الاحتياطي، وقانون الإرهاب وقوانين النشر، وغيرها. وتحتاج هذه القوانين إلى مراجعة، فالحبس الاحتياطي حوّل الإجراء الاحترازي إلى عقوبة في حد ذاتها، وتعديل القانون، بما يقلص فترة السجن إلى أقل مدة، يوفر الحرية لكل السجناء احتياطيا على ذمة التحقيقات في قضايا الرأي والنشر، ويؤدّي التعديل مستقبلا إلى تقليص عدد السجناء، كما يحدّ مما جرى تسميته التدوير في قضايا جديدة.

وضمن المعايير المهمة، التعاطي مع السجناء من دون تمييز، حيث يلحظ أن قرارات إطلاق السراح (ما زالت محدودة) تتركز أولا على فئة ضيقة ونخبوية من الأسماء المعروفة إعلاميا، وترتبط بالمرتبة الاجتماعية والسياسية، وهذا يتجاوز معيار المساواة ويحمل رسالة الاسترضاء لفئاتٍ تمتلك شبكة علاقات مع السلطة. كما من المهم النظر إلى قضية السجناء بوصفها مشكلة لا تخص السياسيين وحسب، لأن المتضرّرين منها دائرة أوسع، وإذ كان القانون يطبّق في حالة الإدانة على الكل، فلا يمكن في حالة الإفراج الشرطي أو العفو يقتصر على بعض المدانين.

ولكي تنجح سبل تفكيك أزمة السجناء في مصر، يجب أن تنطلق بوصفها قضية عادلة في حد ذاتها، وليست شرطا لتقدّم الحوار الوطني أو مربوطة بمخرجاته، فسجناء الرأي قانونيا ليسوا أسرى لتغيير في العملية السياسية. وفي هذا السياق، ليس بمقدور لجنة العفو التي أعيد تشكيلها أخيرا أن تنجز ملف السجناء من دون معاونة الأجهزة المختصة، وبالذات في ما يتعلق بتوفر بيانات السجناء وملفاتهم، والصيغة التي تعمل بها اللجنة مقلوبة حاليا، حيث تجمع البيانات بنفسها أو تتلقّى ترشيحاتٍ من أحزاب ومن لجان المجتمع المدني ومنظماته، ما يعني بقاء حرية سجناء مقيدة، وامتداد الأزمة.

وأغلب الظن، وكما يتضح أخيرا، أن قرارات العفو تخصّ قيادات الأحزاب والنخب من الأسماء المعروفة لدى الجمهور، أي تمثل اللجنة موقع الوسيط من أجل مئات من سجناء سياسيين يحتاجون إلى العفو.

وعليه، الخطوة الأساسية الآن ومستقبلا لتفكيك أزمة السجناء هي جلاء الحقائق بشأن عددهم، والتي تتفاوت التقديرات بشأنها، وكذلك بيان عدد المحبوسين احتياطيا. والخطوة الثانية، طرح خطّة بتوقيت زمني، للنظر في ملفات السجناء الذين جرى الحكم عليهم في غير قضايا العنف، وتحديد توقيت لإنهاء الأزمة، مع تحديد أن المستهدف هم السجناء السياسيون، وليس الخلط بينهم وبين سجناء القضايا الجنائية مفيدا على كل حال، ولن يرفع الأسهم ولا يغير الواقع ولا يحل المشكلة الأساسية محل النقاش. صحيحٌ أن العفو عن كل سجين بموجب الإفراج الشرطي ضمن حيثيات القانون، لكن في الوقت ذاته، تم العفو عن قتلة ومجرمين وفاسدين بمنطق العفو السياسي ضمن حالة حوار وطني، ومساواة هؤلاء بغيرهم من سجناء سياسيين لا يمكن النظر إليه بوصفه إنجازا أو إصلاحا.

وأخيرا، تتكامل أي خطوة لتحسين ظروف السجن وتطبيق اللوائح المختصة وتحسينها أيضا مع مطالب تحرير سجناء الرأي، والتي بالإمكان، في خلال أيام، وعبر ما لدى جهات التحقيق من سلطة الإفراج عن سجناء بضمانات قانونية، إطلاق سراح المحبوسين احتياطيا، وهو حلّ طبق فعليا في نطاق محدود مع بعض الحالات أخيرا، وضمن الحلول السريعة أيضا، إصدار قرارات بالعفو العام في قضايا الرأي والنشر بوصفها ليست عملاً إرهابيا، ولا علاقة لها بممارسة العنف.

وفي الختام، فتح للنقاش العام حول قضية السجناء مكسبٌ بكل تأكيد، ولا يتناقض مع تفاوت في تقديرات سياسية لدى بعضهم بشأن جدوى الحوار الوطني أو المشاركة في جلساته، ولا يعرقل مسار تفكيك الأزمة أن تتخذ الأطراف السياسية مواقف متباينة بشأن الحوار، على أن تفكّر، في الوقت نفسه، كيف يمكن أن تفكّك أزمة السجناء وما سبل حلها إن لم تكن استجابات السلطة وخطواتها كافية.

(كاتب مصري)

> تتكامل أي خطوة لتحسين ظروف السجن وتطبيق اللوائح المختصة وتحسينها أيضاً مع مطالب تحرير سجناء الرأي

> الخطوة الأساسية الآن ومستقبلاً لتفكيك أزمة السجناء هي جلاء الحقائق بشأن عددهم، والتي تتفاوت التقديرات بشأنها

> قضية الحريات ملف حاضر بقوة في علاقات القاهرة مع شركائها من الأطراف الدولية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads